

الثورة المضادة فعل تاريخي غير مُخَصَّب

الأستاذ امحمد طلاي



الثورة سنة تاريخية تجري والثورة المضادة أيضاً سنة تاريخية تجري. والفرق الجوهرى بينهما أن الفعل الثوري فعل تاريخي مُخَصَّب و الفعل الثوري المضاد فعل تاريخي غير مُخَصَّب. والسند والراعى الرئيسى للثورة هو المجتمع العميق والتيار العميق للمحيط التاريخي، والسند والراعى الرئيسى للثورة المضادة هو الدولة العميقة وزبد المحيط التاريخي. مقاصد الثورة تقدمية ارتقائية ومقاصد الثورة المضادة رجعية منحلة بمقياس روح العصر. مآل الثورات التاريخية الكبرى الانتصار ومآل الثورة المضادة الهزيمة والانكسار كما علمنا تاريخ البشرية القديم والحديث. فالربيع الديمقراطي العربى ثورة تاريخية بكل المعاني ورأسها مصر، فانقلاب الجنرال عبد الفتاح السيسى على الدكتور محمد مرسي كأول رئيس عربى منتخب فى تاريخ الأمة ثورة مضادة بكل المعاني، وأيضاً رأسها مصر. وصمود الثورة بعد الانقلاب هو صمود لكل الربيع الديمقراطى فى الوطن العربى. فمصر هى الحاضنة للفعل التاريخى المخصَّب اليوم وهى الحاضنة للفعل التاريخى العقيم. والتدافع بين الثورتين اليوم تدافع تناحرى بالتمام. تدافع بين مقاصد الربيع الديمقراطى كثورة تاريخية كبرى، وبين مقاصد الثورة المضادة لاتجاه التاريخ العالمى اليوم والعربى بالخصوص.

فما مقاصد الربيع الديمقراطى العربى؟ ومن الراعى لها؟ وما مقاصد الثورة المضادة؟ ومن الراعى لها؟

مقاصد الربيع الديمقراطى أربعة هي: إنتاج السلطة وإعادة توزيعها، إنتاج الثروة وإعادة توزيعها، إنتاج القيم الفائدة وإعادة توزيعها، وإنتاج المفاهيم الفكرية المرشدة وإعادة توزيعها فى المجتمع العربى. فالربيع الديمقراطى ثورات أربع متراكبة ومتداخلة: ثورة سياسية، ثورة اقتصادية واجتماعية، ثورة قيمية أخلاقية، وثورة فكرية ثقافية.

إنتاج السلطة وإعادة توزيعها

فالثورة السياسية تبغى هدم بنىات النظام السياسى العربى المتهالك، وإقامة نظام جديد يستجيب (لطوبى) المواطن العربى من المحيط إلى الخليج فى التنمية الشاملة. وعملية الهدم هذه تتم وستتم بأسلوبين: أسلوب

فوري قطعي على منوال ثورة الجمهورية الفرنسية، أو أسلوب إصلاحي متدرج على منوال الثورة الملكية الإنجليزية. ينتهي بالتححر النهائي من قهر الحكام المستبدين في الوطن العربي، وبيناء نظام ديمقراطي كامل الأركان. إليك أركانه:

الركن الأول؛ الشعب هو المصدر الوحيد لكل السلطات: لقد احتكر الحكام العرب لعقود من الزمان صناعة القرار السياسي في أقطارنا، والأمة بثورتها تريد استرداد إرادتها السياسية المسلوقة منذ زمان. إنها عملية تأميم صناعة القرار. وهذا أول إنتاج للربيع الديمقراطي في مادة السلطة العادلة.

الركن الثاني؛ مبدأ القانونية: الإقرار العملي بأن إدارة شؤون الدولة والأمة والمجتمع يجب أن تتم من الآن وفق القانون ودولة القانون فتصرف كل مسؤول كبر أو صغر شأنه، في الأموال والأعمال وفي العلاقة مع المواطن ملزم باحترام سلطة القانون. مع التحري، والتجريم لثقافة التعليمات والأوامر الشفهية والعرفية غير المشفوعة بالقانون. فكم عانى الشعب العربي من أوامر وتصرفات الحاكم المستبد، والتي لا سند لها، لا في شرع الله ولا في القانون. بل سندها الوحيد والدائم هو مزاج وهوى الحاكم. فالمواطن مصمم على أن يحكم بسلطة ودولة القانون لا غير.

الركن الثالث؛ النزاهة السياسية: وجوهره تحريم وتجريم هتك حرمة إرادة شعوبنا الحرة في انتخاب من ينوب عنها في إدارة السلطات العمومية للدولة، وهي السلطة الحكومية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية وإدارة شؤون الجماعات المحلية، وفي اختيار مشاريع التنمية التي تراها مناسبة. فكل الأنظمة قبل الربيع كانت مغتصبة للإرادة الشعبية في الانتخاب والاختيار. فتحويل مبدأ النزاهة وعدم التزوير السياسي للإرادة إلى فكر وسلوك ثورة حقيقية بامتياز. والنزاهة هي تعاط سياسي شريف مع الشأن العام، ولكن هي أيضاً التعاطي الشريف مع المال العام والخاص، وتعاط إداري بعيد عن الزبونية والرشوة المالية والسياسية، هي تنظيف جهاز الدولة بالكامل من ثقافة الربيع السياسي. وهذا المبدأ يبقى بلا قيمة سياسية إذا لم يتم تفعيل الـركن الرابع والخامس والسادس: مبدأ الشفافية ومبدأ المحاسبة السياسية ومبدأ الجزاء القضائي تجاه الكل.

الركن السابع؛ التعددية وتداول السلطة: فالأدمي حتى إن كان أخوك في الدين ونظيرك في الخلق، فهو ليس نسخة طبق الأصل منك. فلكل إنسان بصمة خلقية في الأصبع والشعر والصوت والسمع، وفي تقديري لكل إنسان أيضاً بصمة خاصة في العمران والحضارة، عليه اكتشافها. ومن هنا أصالة الاختلاف والتعدد في الرأي والموقف والسلوك. كما هي أيضاً أصالة الائتلاف بين أبناء الخلفة الواحدة والحضارة الواحدة. فالتدافع المتمدن والمنتج في المجتمع مشروط بقبول الفرد والجماعة بأصالة التعدد والاختلاف بين الناس. ولقد أصل لها الإمام الشافعي حينما قال (رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيك خطأ يحتمل الصواب). فلا بد من دسترة هذه الحكمة الذهبية. والتعددية تعني أيضاً الحق في المعارضة السياسية للبرامج الرسمية للحاكم، والنضال المدني القانوني لإسقاطها وإسقاطه بإرادة الشعب الحرة، وفق مبدأ تداول السلطة الديمقراطي.

الركن الثامن؛ فصل السلط وتوازنها: وهو الـركن الإمام في الإصلاح الديمقراطي اليوم. لقد عانت أمتنا العربية لمدد طويلة من حاكم هو المشرع و المنفذ والقاضي... فهذا الوضع السياسي لم يكن هو وضعنا في العصر الوسيط الإسلامي. لقد كان الحاكم يحتكر السلطة الحكومية، لكن السلطة القضائية كانت مستقلة

عنه. مثلها ذلك القضاء الإسلامي الزاهر، الذي حاكم حتى رأس السلطة كما حدث مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وحكم القاضي لصالح خصم علي وهو يهودي وليس مسلماً. كما مثل فقهاء الفتوى السلطة التشريعية المستقلة في تلك المرحلة. بل كان الحاكم، مهما استبد، عاجز أن يخرق مبدأ القانونية في تلك المرحلة، حيث كانت الشريعة الإسلامية دستور الأمة. لكننا سندخل عصر الاستبداد الشامل بعد الاستقلال، إذ سقط دستور الأمة الرباني، وسقط معه الفصل بين السلطات. فالربيع الديمقراطي يريد اليوم أن يبعث من جديد مبدأ فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية عن السلطة القضائية، مع رعاية الاستقلالية والتوازن بينها. وهي ثورة سياسية حقيقية إن أنجزت، وتنمية سياسية بالغة الأهمية. أما شكل النظام السياسي الديمقراطي فسيختلف حسب كل قطر عربي. لكن الغالب إما نظام رئاسي أو شبه رئاسي في الجمهوريات، أما الأنظمة الملكية فستعرف بالضرورة أنظمة سياسية برلمانية.

الخلاصة: إن الإصلاح السياسي بالمعايير أعلاه يعيد الدولة لوظيفتها الأساسية في المجتمع. دولة في خدمة المجتمع. تضع من الآن فصاعداً مقدراتها المادية والأخلاقية لحماية الأنفس لا حبس الأنفاس، وتوفير الرزق لا قطع الأرزاق. تقدم الخدمة للمواطن بتوفير الأمن والأمان له، لا إرهابه وإفزاعه. وأن يكون إنتاج السلطة الجديدة العادلة مدخلا (لإنتاج الثروة وإعادة توزيعها) توزيعاً عادلاً كما سنرى في مقلب الحديث.

إنتاج الثروة وإعادة توزيعها

ومدخل ذلك وقف هدر الثروة و ترشيد استعمالها. فالاستبداد السياسي هو الحاضنة الأم لكل أشكال الفساد، ومنها الفساد المالي والاقتصادي والإداري. فالثورة الاقتصادية كمقصد في الربيع الديمقراطي يوجب علينا الاشتغال على إستراتيجيتين كبيرتين: إستراتيجية وقف هدر الثروة الوطنية وترشيد استعمالها، في مرحلة أولى، وإستراتيجية إنتاج الثروة والتوزيع العادل لها في المجتمع العربي في المرحلة النهائية. الفساد السياسي تصميم من رجال السلطة وموظفيها على تسخير سلطة الدولة لتحقيق مصالح وشهوات غير مشروعة وغير أخلاقية. كشهوة السلطة والتحكم، وشهوة كسب المال والترشح غير الشرعي. وتكون الحصيلة المفجعة تفشي ثقافة الربع السياسي، والرشوة والمحسوبية، وهدر المال العام والخاص، بدءاً من رأس الدولة إلى أبسط موظف فيها. فالفساد هو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص. لقد عاشت منطقتنا العربية قبل الربيع الديمقراطي، وما تزال، فساداً شاملاً بلا حدود. في البر والبحر والجو. فساداً بينياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً وأخلاقياً.

فحسب تقارير هيئة الشفافية العالمية ومؤسسة النزاهة العالمية وصندوق النقد الدولي، أن الأمة العربية خسرت خلال الخمسين سنة الماضية ألف (1000) مليار دولار بسبب الفساد المالي للطبقة الحاكمة. ما يعادل 33% من الناتج القومي العربي. وخسارة العرب السنوية بسبب الفساد تتراوح بين 300 و400 مليار دولار. و36% من المواطنين العرب اضطروا لتقديم رشوة لموظف حكومي. و5891 قضية رشوة معروضة على القضاء المغربي حسب تصريح وزير تحديث القطاعات.

إن حجم الفساد المصري الحكومي السنوي 6 مليارات دولار. وحجم أموالها المهدورة خلال الثلاثين سنة الفائتة 30 مليار دولار. ما يعادل ثلاثة أضعاف ميزانية مصر العمومية. و50% من الأموال المهربة

من إفريقيا تمت من ثلاث دولة عربية هي مصر والجزائر والمغرب. وفي وطننا العربي يتم غسل 25 مليار دولار سنوياً. ما يعادل 2% من الناتج القومي العربي. وتهريب الأموال من ليبيا في العهد البائد مهول. منها من عرفت وجهته، و60 مليار دولار منها لا تعرف وجهتها حتى الآن حسب المؤتمر الوطني الليبي. لقد خسرها الشعب الليبي. وأضف لكل ذلك كارثة التملص من أداء الضرائب. وتعتبر العراق والسودان والصومال أكثر الدول العربية وفي العالم فساداً. والعائد الاجتماعي للفساد عطالة ما بين 25 إلى 30% من الساكنة العربية، وعيَّش 100 مليون عربي تحت خط الفقر. إضافة للأمية والمرض، وانهيار البنية التحتية للاقتصاد. وأثاره السلبية البالغة الخطورة على صناعة القرار السياسي الوطني. إذ يفقد صفة الرشد والنزاهة والروح الوطنية الصادقة. فما العلاج؟

العلاج يتم بوضع إستراتيجية لتجفيف منابع الفساد: إستراتيجية مركبة من آليات عدة. أولها تجفيف منابع الاستبداد السياسي وهو أول مقصد للربيع الديمقراطي. ثانيها تقنين فصل السلطة عن الثروة عند الحاكم. فزواج السلطة بالمال يزيد من شراسة الفساد المالي والاقتصادي في أوطاننا. وأظن أن الدستور المصري الجديد قد أفلح في وضع الصياغة الدستورية للفصل بين نشاط رجل السلطة في الحكم ونشاطه كرجل أعمال. فهو إصلاح يستحق التعميم على منطقتنا كلها. ثالثها إعطاء البرلمانات العربية، حقها الكامل في ممارسة وظيفتها في التشريع والرقابة على العمل الحكومي. بما فيها التقصي الحقيقي والمساءلة. رابع الآليات تفعيل مسطرة القضاء الجزائي الرادع للمفسدين في البلاد والعباد، عن طريق قضاء مستقل فعلاً ومحاييد فعلاً. خامستها آلية الشفافية وتفعيل الحق في المعلومة الذي جاءت بها بعض دساتير الربيع العربي في مصر والمغرب. فالشفافية في ممارسة الحاكم للحكم وفي تصرفاته في المال العام وأبواب صرفه، وفي إبرام الصفقات العمومية بالداخل والخارج، أمر بالغ الأهمية في تجفيف منابع الفساد المالي ووقف نزيف التنمية.

كل هذه الإجراءات تدخل في باب الردع أو القمع، لكن هذا غير كافٍ، فلا بد من تفعيل آلية الإقناع؛ إقناع رجال السلطة والإدارة والمواطنين بخطورة الفساد على التنمية الشاملة وعلى ولوجنا عصر النهضة. فلا بد من ثورة ثقافية تظهر عقول وقلوب العباد من ثقافة الفساد والاستبداد. وهي من مهام المؤسسة التربوية الرسمية والإعلام. ومؤسسات المجتمع المدني والمساجد.

فالربيع الديمقراطي أثمر في حصيلته السياسية ربيعاً إسلامياً. فالحكام الجدد من الإسلاميين بالخصوص أمام بحيرة عميقة وممتدة من الفساد، وصنابير الضخ فيها كبيرة ومتعددة. فعليهم البدء فوراً بإغلاقها، ضمن عملية متدرجة، وجهتها مستقبلية تبغي وقف هدر الثروة بلا رجعة. وليست عملية تصفية حساب مع المفسدين لما قد يترتب عنه من فتنة مرعبة يحدثها رجال الثورة المضادة. فهي إستراتيجية برأسين حسب قوة الربيع في الأقطار العربية. رأس المقاومة الجزرية كما يحدث في مصر، ورأس المقاومة المتدرجة كما يحدث بالمغرب. والقصد في النهاية وقف ضخ صنابير الفساد. فتخفيض نسبة الفساد العربي إلى 30% حسب الخبراء سيرفع الاستثمار بنسبة 4%، والناتج المحلي بنسبة 0.5%. فحماية الثروة أول الفرص الحقيقية والمداخل الكبرى للتنمية الراضة. كما أن محاربة الفساد البيئي سيرفع من الناتج القومي بالتأكيد. فتدهور البيئة العربية يفقدنا 5% من الناتج القومي العربي. و8% من الناتج الوطني المغربي، بخسارة سنوية حجمها 20 مليار درهم حسب الوزارة الوصية.

لكن مقاومة الفساد الآن في بلدان الربيع الديمقراطي تبدو بطيئة جداً، بسبب ضعف الاستقرار السياسي فيها كما هو حال مصر وتونس، أو بسبب محدودية الإصلاحات الدستورية والسياسية في غيرها. وضعف الاستقرار السياسي مرده بالأساس المقاومة الشرسة من قوى الثورة المضادة من جهة، وعداء العلمانيين الأيديولوجي الفج للإسلاميين من جهة ثانية. والحل إنجاز مصالح وطنية حقيقية بين التيارين الكبيرين لضمان الاستقرار الضروري لفك معادلة مثلث التخلف ذي الأضلاع المتساوية/المتلازمة: ضلع الاستبداد والفقر، وضلع الفساد والهتر، وضلع التخلف والفقر.

لكن وقف الهدر غير كاف. لابد من إنتاج الثروة كشرط للتنمية المستدامة. فالأمن القومي من صميم مقاصد الربيع. فهو أمن عقدي/فكري، اقتصادي/اجتماعي، أخلاقي/سلوكي، وأمن سياسي/سيادي. وتنمية الثروة من صميم الأمن الاقتصادي/الاجتماعي، لأنها توفر الحد الأدنى من العيش الكريم في السلم والغذاء والدواء والمسكن والتربية والعلم والبيئة السليمة. عيش كريم بدون تبعية لقوى الخارج. فيه عزة وأدمية وسكينة لشعوبنا. وهذا يستدعي من الدولة العمل بإستراتيجيتين كبيرتين: إستراتيجية وقف هدر الثروة كما أسلفنا، وإستراتيجية إنتاج الثروة والعدل في توزيعها، موضوع حديثنا. إستراتيجية متعددة المداخل نوجزها في:

أولاً، تأهيل المقولة الوطنية العربية: لتخوض معركة التنافس الدولية داخل أوطاننا، بما يكفي من القوة في مواجهة وحوش ضارية. فالمقولة الضعيفة العضلات ستسقط بالضربة القاضية في أول جولة. والتأهيل يعني التحلي بالعقلانية والفعالية الإدارية القصوى، والكفاءة المهنية، وإنتاج السلعة الجيدة المتعددة الوظائف، مع السعر المناسب للتنافس الاقتصادي. والتأهيل يصبح بلا قيمة اقتصادية إذا لم توفر الدولة البنية التحتية للنشاط الاقتصادي. وأولها تنظيف الإدارة من البيروقراطية والفساد الإداري، وتوفير البيئة القانونية الفعالة والسريعة الحركة في التجاوب مع نشاط الرأسمال والاستثمار. ونكرر أن مدخله تطهير الدولة من الفساد والاستبداد السياسيين.

ثانياً، إنجاز مهام الثورة العلمية/التكنولوجية: فامتلاك ناصية العلم والتكنولوجية أمر بالغ الأهمية لإنتاج الثروة. فالحدائق أقامت حضارة مادية متألقة بتفجير ثلاثة أشكال من الطاقة: تفجير الطاقة الكامنة في الفرد بواسطة الحرية، وتفجير الطاقة الكامنة في المجتمع بواسطة الدولة الديمقراطية، وتفجير الطاقة الكامنة في الطبيعة بواسطة العلم والتكنولوجية.

فالربيع العربي فرصة لتفجير تلك الطاقات الثلاث فينا، فتفجير الطاقة الكامنة في الطبيعة بواسطة العلم والتكنولوجية أمر حيوي. ومدخله إصلاح عميق للمدرسة والجامعة في الوطن العربي:

إصلاح منهج تلقي المعرفة وإنتاجها. فالثورة العلمية/التقنية المتتالية الأمواج في المجتمع الغربي أصلها تبني المدارس والجامعات والمعاهد والمقاولات الصناعية للمنهج الاستكشافي في البحث في باب العلم الإنساني، كالاقتصاد والسياسة والإدارة وغيرها، وفي باب العلم المادي، كالفيزياء والكيمياء والفلك وغيرها. فالمنهج الاستكشافي يفضي إلى اكتشاف معرفة علمية جديدة. إنه منهج يفجر طاقة المخيال الحضاري في الأمة. في حين أن المنهج الاستنباطي يفضي إلى ترتيب أو تحقيق مادة معرفية معلومة. فهو منهج مطلوب لاستيعاب تراث وعلوم وخبرات أمتنا في الماضي وعند جيراننا من الأمم اليوم.

وتسخير ذلك في التنمية الذاتية. لكنه يجب أن يكون مرحلة في اتجاه اكتساب المنهج الاستكشافي الضامن للتحكم في مسار الثورة العلمية والتكنولوجية تحكماً ذاتياً، والضامن لتوالي موجات الثورة العلمية والتقنية في أقطارنا العربية مستقبلاً.. فكل جامعاتنا في باب العلم الشرعي والعلم الإنساني والعلم المادي يجب أن يحكمها المنهج العلمي الاستكشافي.

الإصلاح الجامعي يلزمنا بتسليم الوظائف العليا للسان اللغة العربية بعد احتكاره لعقود من طرف اللسان الإفرنجي. والوظائف العليا هي التعليم والإعلام، والإدارة والاقتصاد. والبحث العلمي الذي يمكن أن تشاركه فيه الألسن القاندة للحضارة اليوم. فالثورة العلمية التكنولوجية غايتها في النهاية تزويد الشعب العامل بما اكتشف من سنن ومعارف وتقنيات. وليتمكن الشعب العامل من فهم واستيعاب وتطبيق ناجح لتلك المعرفة، فلا بد أن يكون التبليغ بلسان القوم. وهو اللسان العربي. ومن هنا تأتي أهمية تعريب التعليم العالي في المواد العلمية، مع مرحلة انتقالية تتقاسم فيها اللغة الأجنبية اللغة العربية مهمة التدريس إلى حين. والتعريب الكامل للإدارة والاقتصاد في المراسلات والمعاملات. في القطاعات العمومية وشبه العمومية والخاصة.

وبما أن قضية تمويل الثورة العلمية التكنولوجية مكلفة جداً لأوطاننا فلا بد من اختيار محدد يوفر له نسبة معقولة من الناتج القومي والوطني (2%). وأرجح أن مادتي الفيزياء والمعلومات هما العمود الفقري لنورتنا العلمية والتقنية المقبلة. ويمكن تخفيض الكلفة إلى أقل من الثلث عند كل قطر عربي إن نجحنا في بناء التكتلات الجهوية الكبرى، ككتل عرب إفريقيا وكتل عرب آسيا وغيرها.

ثالثاً، رصد المادة النادرة في منطقتنا العربية وبناء إستراتيجية اقتصادية على أساسها: فبمقارنة في التاريخ والجغرافية بين أمة العروبة والإسلام مع باقي الأمم سنكتشف أننا نمتلك ثلاث مواد نادرة: الجغرافية النادرة، والمادة الاقتصادية النادرة، والعقيدة النادرة. فنحن أمة الوسط عقيدة وأمة الوسط جغرافياً أيضاً، إذ نستوطن عقدة القارات الثلاث، إفريقيا وآسيا وأوروبا. وجل الممرات الدولية البحرية والبرية والجوية تلتقي عندها. فلا بد من بناء إستراتيجية اقتصادية تستثمر موقعنا الجغرافي النادر هذا.

وفي منطقتنا تتركز المادة الاقتصادية النادرة وهي البترول والغاز والطاقة الشمسية والفوسفات كطاقة خضراء، والثروة البشرية النادرة أو ما يسمى بالهبة السكانية الربانية من الشباب. فالبشرية جمعاء في حاجة ماسة لكل هذه الموارد. فبناء إستراتيجية في الاستثمار بعيدة المدى بهذه الموارد النادرة سيعطينا فرصة ذهبية للتنمية الشاملة لبلداننا، ويعطينا فرصة للتدخل في صناعة القرار السياسي والاقتصادي الدولي في منتصف هذا القرن على أقصى تقدير. فإن نفذ البترول لن تنفذ بإذن الله طاقة شمس صحارينا. كما أن النمو الديموغرافي العالمي يتطلب بالحاح توفير مادة التسميد. فلماذا لا نبني قاعدة إنتاجية قوية لتوليد الطاقة الشمسية وتصنيع خام الفوسفات؟؟ وقاعدة علمية وتربوية قوية لتسخير قوتنا السكانية الشابة في الإنتاج الحضاري؟؟

كما نمتلك أمة الوسط الإسلام كعقيدة نادرة، أنتجت مواد حضارية نادرة، يجب إعادة تسخيرها من جديد في إنتاج الثروة. كنظام المعاملات الاقتصادية الإسلامي، ونظام الوقف، ونظام الزكاة، ونظام الحسبة الاقتصادي، والنظام البنكي الإسلامي، ومؤسسات العمل الخيري. فالإسلام جهاز للتنمية وجهاز للتوزيع

العادل للثروة. فنحن أمة الوسط اجتماعياً أيضاً. فديننا جاء للوفاق النادر بين الطبقات لا الصدام بينها. جاء ليُلغي طبقة الغنى الفاحش وطبقة الفقر الفاحش. بل وسطاً بين ذلك. هذه الروح يجب أن تحكم توزيع الثروات في وطننا العربي، وتنظم العلاقات التدافعية بين الشغيلة وأرباب العمل العرب ليكون الكل رابحاً.

إنتاج القيم القاندة وإعادة توزيعها

القيم هي المحرك لنهضة الأمة. فما القيم الحاضنة للتنمية مع الربيع الديمقراطي؟ و ما الأصول التي منها تتغذى وتمتلك تلك القيم؟

إن قيم التنمية الشاملة في بلاد المسلمين قديماً واليوم وغداً هي حزمة القيم الإسلامية. ولم تنهض أمتنا بالأمس، ولن تنهض اليوم وغداً إلا بتلك القيم، وليس بقيم العلمانية إطلاقاً. وخريطة حزم القيم هذه أربع كبرى هي: حزمة قيم الإيمان. وهي خمس قيم أساسية هي قيمة الألوهية وقيمة الربوبية وقيمة العبودية وقيمة الحاكمية وقيمة التوحيد. وحزمة قيم الأخوة وهي ثلاث قيم مركزية هي: قيمة الانتماء وقيمة الولاء وقيمة الوفاء للدين والأمة والإقليم. حزمة قيم الآدمية وهي ست أساس: قيمة الحرية وقيمة العزة وقيمة العفة وقيمة الرحمة وقيمة العدل وقيمة السلام. وبها تتحقق الآدمية في الفرد والدولة والأمة والحضارة. وأخيراً حزمة قيم العمران وهي متعددة نذكر منها قيمة العقل وقيمة العمل وقيمة الوقت وقيمة النظام وغيرها.

وللقيم الإسلامية الحاضنة لنهضتنا خمسة أصول منها تتمون وتتغذى: الأصل الأول ذات الله تعالى من أسماء وأفعال وصفات. فانه تعالى رحمان رحيم عدل بديع عليم كريم رؤوف... فلا بد لقيمنا أن تكون مشبعة بالرحمة والعدل والرأفة والإبداع والعلم والكرم وغيرها كثير كثير. وتتغذى ثانياً من سيرة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم. من أقواله وأفعاله وتقاريره. وهي سيرة نبي في العدل والرحمة والآدمية الشاملة والعبودية الشاملة. وتتغذى ثالثاً من أحكام الشريعة الإسلامية. أما الأصل الرابع فهو العقل الإنساني، باعتبار العقل بعض من الفطرية الآدمية، وباعتبار العقل السليم غير مصادم للوحي. فأعلى درجات العقل توجد في النص القرآني. وفي تقديري فإن كل ما هو شرعي فهو عقلي، وكل ما هو عقلي فهو شرعي، وكل ما هو شرعي فهو واقعي، وكل ما هو واقعي فهو شرعي. وبالتالي فكل ما هو عقلي فهو واق وكل ما هو واقعي فهو عقلي.

وخامساً تتغذى حزمة القيم الإسلامية من العرف الموافق للشريعة الإسلامية، أما الأعراف والعادات والتقاليد المنافية للشريعة فليست من مصادر التزود عند القيم الحاضنة للنهضة والتنمية في بلاد المسلمين. والعرف قد يكون عرفاً اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو غير ذلك. فمن الأعراف السياسية المطلوبة في المغرب على سبيل المثال العمل بالنظام الملكي والديمقراطية في إدارة وتداول السلطة بالبلاد. فالربيع الديمقراطي يفرض اليوم على الصفوة المثقفة وضع خريطة بحزم القيم القاندة لمرحلة الانتقال من عصر الصحوة إلى عصر النهضة الثانية لأمة العروبة والإسلام. والعمل على توزيعها في المجتمع من خلال المدرسة والإعلام والمجتمع المدني والمساجد.

إنتاج المفاهيم المرشدة وإعادة توزيعها

الإنسان يفكر، لكن بواسطة مفاهيم. فالمفاهيم هي الرعاء الأيديولوجي الموجه لنشاط الإنسان الذهني والوجداني والسلوكي والعمراني. فالمفاهيم منظار من خلاله نلاحظ الظواهر الطبيعية والاجتماعية، ونستطيق نظام سيرها، ونستخرج سننها ونصدر الحكم عليها. فهي الأركان العامة للعقل البشري.

أكد أن العقل البشري كوني في ملكاته الفطرية. كملكة الملاحظة، التذكر، التحليل، التركيب، النقد، الحكم، التخيل، التساؤل، التمييز وغيرها. لكن عقول الحضارات متميزة لتمييز الجهاز المفاهيمي الرئيسي لكل حضارة. فالمفاهيم كأدوات إنتاج السلع المادية، فإن كانت جيدة أنتجنا سلعاً مادية جيدة، وإن كانت رديئة، أعطت سلعاً رديئة. فالمفاهيم هي أدوات إنتاج الفكر والممارسة والحضارة. فإن كانت راشدة، أنتجنا فكراً راشداً وممارسة وحضارة راشدة. وإن كانت معيبة ظهر العيب في كل شيء. فعقل يحكمه مفهوم الإفراط ليس كعقل يهيمن عليه مفهوم التفريط، وليس كعقل يهيمن عليه مفهوم لا إفراط ولا تفريط بل وسطاً بين ذلك، وهو مفهوم التركيب أو التوليف. فالمنتج الفكري والحضاري للأول والثاني معيب بلا شك. فالتفكير بمفهوم الفردية الغربي سيختلف في نتائجه عن التفكير وفق مفهوم الزوجية الإسلامي، المستمد من الآية الكريمة (ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون). فنتائج المفهومين في المنظومة الحقوقية والاقتصادية والحضارية مختلفة بالتأكيد. وقس على ذلك مفهوم العفة في مقابل مفهوم الشهوة وغيرها كثير.

والمفهوم هيكل ومضمون. فقد تتعارف الحضارات المتزامنة في المكان والمتعاقبة في الزمان على كم هائل من المفاهيم من حيث الهيكل الصوري، كمفهوم الدولة والأمة والطبقة والوطن والعقل والإنسان، والتدافع والجسد والمرأة والديمقراطية والتاريخ وغيرها. لكن هذه المفاهيم ستختلف بالتأكيد من حضارة لأخرى ومدرسة لأخرى، ومن طائفة لأخرى، ومن حقبة تاريخية لأخرى من حيث المضمون. فمضمون مفهوم التاريخ عند المسلمين على سبيل المثال سيختلف جذرياً عن مفهومه في الحضارة الغربية وهكذا. بل إن المفهوم الواحد في، مقطع طولي، يحوي طبقات مترابطة من جيولوجيا التاريخ. فالمفاهيم الكبرى الموجهة غالباً ما تتعرض لعملية التعبئة والشحن التاريخي. والمفاهيم حينما تبلغ درجة التقديس تصبح قيماً حاکمة للفكر والسلوك والعمران. لأنها في هذه الحالة تتحول إلى معتقد ديني أو فلسفي لأمة ما أو حضارة ما. فالمفاهيم المستنبطة من الوحي قيم عند المفكر الإسلامي. وهي ثابتة من حيث المضمون القرآني لها. لكن المفاهيم المستنبطة من حركة التاريخ الإنساني هي مفاهيم متحولة في الزمان والمكان، ولا قدسية لها.

فالجهاز المفاهيمي القائد هو نفسه طرائق التفكير عند الإنسان. فهو الوسيلة للتفكير أولاً ثم التفقه ثانياً في الظواهر الكونية الطبيعية والإنسانية. ثم التدبر ثالثاً. فالتفكير هو الجهد الذهني الاستقرائي المبذول في فهم الظواهر، والتفقه هو الجهد الذهني المبذول في استخلاص العوامل والأسباب الموجبة لتلك الظواهر ولنتائجها، واستنباط كلياتها وسننها. والتدبر هو عملية التنزيل على الواقع.

فالربيع الديمقراطي المبارك اليوم منعطف تاريخي بالغ الأهمية، وفرصة لاقتحام العقبة التاريخية والحضارية في القرن الواحد والعشرين. فإما أن نبصم بصمة إسلامية في سجل الحضارة العالمية في منتصف هذا القرن أو سنظل - لا قدر الله - على هامش مجرى التاريخ العالمي؟؟ فالربيع الديمقراطي يضغط بقوة على الصفوة العالمية أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية في تجديد رسالة البصمة الإسلامية لهذا القرن. بتجديد المفاهيم الموجهة ونحتها الآن، أو إحياء بعضها، باعتبار كل ذلك هو البنية التحتية للإنتاج الفكري ولنظريات النهوض الحضاري في العقود المقبلة. والحديث عن المفاهيم الموجهة هو

نفسه الحديث عن النظريات المرشدة في العمل الحضاري. فنحن اليوم في أمس الحاجة لتجديد مفهوم الاستخلاف في الأرض، مفهوم الغاية من غاية العمل الإسلامي، مفهوم الإنسان أو الأمة، مفهوم السلطان أو الدولة، مفهوم العمران أو الحضارة، مفهوم العقل، مفهوم الحرية، مفهوم الطبقة، مفهوم المجتمع المدني، مفهوم الشباب، مفهوم الوطن، مفهوم حوار الحضارات، مفهوم صدام الحضارات، مفهوم دار الإسلام ودار الكفر ودار الدعوة، ومفاهيم أخرى لا حصر لها. لكن كيف ننجز مثل هذا العمل الكبير والشاق؟

لتيسير الإنجاز لهذا الأمر الجلل علينا وضع جدول عمل لهذا القرن. أول نقطة فيه وعي السنن التاريخية التي تمثل فرصاً لنهضتنا، وعي السنن التي تمثل تهديداً للنهضة. كما أسلفنا الحديث. ثانياً تحديد حاجياتنا الحضارية من المفاهيم والنظريات لتعطيل نشاط التهديدات وتنشيط الفرص. وهي عملية تتطلب من الصفوة العالمية وضع ثلاث خرائط بيانية من المفاهيم: خريطة تخص مفاهيم التراث الإسلامي الأساسية، بعضها نشيط لكن يتطلب التجديد كمفاهيم التكافل الاجتماعي، وبعضها نشيط لكن يتطلب التعطيل كالفقه السياسي الإسلامي القديم، وبعضها غير نشيط كفاية يتطلب التنشيط كالفقه الاقتصادي الإسلامي. باختصار أنا أدعو إلى الرعاية الخاصة للتراث الإسلامي المنهجي/النوعي أو الكيفي، وطرح التراث الكمي غير النافع لنهضتنا. وخريطة تخص مفاهيم التراث الغربي الحديث، نرصد فيها المفاهيم المدمرة نعطل نشاطها بين ظهرائنا، كمفهوم الإلحاد والشهوانية والصراع وغيرها. والمفاهيم المعمرة غير النشيطة بين ظهرائنا نعمل على تنشيطها، كمفاهيم النظام والعمل والإنتاج والديمقراطية وغيرها. ومفاهيم نشيطة في بابي العلم والعمل لكن تتطلب تعديلاً وتجديداً.

أما الخريطة الثالثة من المفاهيم فهي حاجياتنا من المفاهيم المنحوتة لأول مرة وهي نسبة معتبرة. على نخبنا المفكرة أن تتحنتها نحن. وهي عملية فيها الكثير من الإبداع وقليل من الإتياع لتراث الأمة أو لحاضر الغرب. فهذا هو جوهر الثورة الفكرية والثقافية للربيع الديمقراطي. فما هو المنهج الناجع لإنجازها؟ بمعنى آخر أي نوع من الصفوة العالمية نريد؟

هناك ثلاث فئات في الصفوة المفكرة: صفوة مثقفة تقليدية يغلب على تفكرها وتفقهها وبحثها المنهج الاستنباطي منطلقاً ومنتهى. وصفوة مثقفة يغلب على تفكرها وتفقهها وبحثها المنهج الاستقرائي الاستكشافي. الفئة الأولى تضم العلماء والمفكرين المحققين والمرتبين للمعارف والحقائق المعلومة في تاريخنا أو تاريخ غيرنا. فهي لا تكتشف شيئاً جديداً. لأن المنهج الاستنباطي ينطلق من حقيقة معلومة عند الباحث ويفتش لها عن الدليل لتأكيداها. ففرضياتهم في البحث والتفكير مغلقة الأبواب والنوافذ. أما الفئة الثانية من العلماء والمفكرين المعتمدة للمنهج الاستكشافي ففرضياتهم تكون مشرعة البواب والنوافذ. فقد يثبتها البحث الاستقرائي وقد ينفيها ويثبت غيرها. فالمنهج الاستكشافي يكشف مجهولاً في العلم والمعرفة، فهو مبدع وخلاق. فهو روح توالي الموجات العلمية والتكنولوجية في الغرب. لكن الصفوة العالمية المبدعة الراشدة ملزمة بالتركيب بين المنهج الاستنباطي والمنهج الاستكشافي في التفكير والتفقه. فنحن في حاجة للمنهج الاستنباطي لتحقيق وترتيب تراثنا وتراث الغرب، حتى لا نطلق من الصفر. لكن يجب أن يكون هذا الصنف من البحث مرحلة ليهيمن المنهج الاستكشافي الرافع للنهضة وتوالي ثورتها مستقبلاً.

لكن هذه المقاصد تعاني من مقاومة ضارية لقوى اجتماعية محلية وإقليمية ودولية عنوانها الثورة المضادة. ثورة تبغي لي عنق التاريخ بكل ما أوتيت من قوة. سندها الأكبر والأوحد سلطان الدولة العميقة القوي في بلدان الربيع العربي.

ميلاد الدولة العميقة:

أول استعمال لمصطلح (الدولة العميقة) كان بتركيا خلال القرن الماضي. وهو مجموعة من التحالفات المنظمة بين أفراد نافذين ومؤسسات في الدولة العلمانية الأتاتركية للحيلولة دون العودة إلى الإسلام. وقد حمل هذا الحزب السري اسم: (أرجناجون). وهي بمثابة دولة باطنية تمتلك نفوذاً قوياً على صناعة القرار السياسي العام في تركيا بعد إسقاط الخلافة الإسلامية العثمانية سنة 1924. وكان عمودها الفقري هو المؤسسة العسكرية ذات النفوذ العلني الرسمي والقانوني والباطني غير الشرعي.

لقد نجحت في وقف تقدم الفكرة الإسلامية نحو كيان الدولة لعقود من الزمان. منذ إعدام الزعيم الإسلامي المعروف عدنان مندريس في ستينات القرن الماضي بعد وصوله للسلطة بالطريق الديمقراطي. وانتهاء بحل حزب الرفاه في نهاية القرن الماضي بعد وصول الزعيم الإسلامي أربكان للسلطة بالطريق الديمقراطي أيضاً. وكانت المحاولة الأخيرة للإطاحة بحزب العدالة والتنمية في أواسط العقد الأول من هذا القرن لكنها اكتشفت وحوكم جينرالاتها وحلفاؤها. حيث وضعت منظمة أرجناجون خطة لانقلاب يصفي حوالي 10 آلاف شخصية معادية أو مناصرة لفكرة العلمانية الأتاتركية. يعلنون بعدها على ديكتاتورية تدوم 30 سنة حسب مصادر إسلامية تركية مضطلة. والهدف الطرد النهائي لفكرة الإسلام والإسلاميين من التواجد بأي مقدار في كيان الدولة التركية. وبما أن الفكرة الإسلامية قد تأتي عبر الطريق الديمقراطي، فالدولة العميقة في تركيا معادية في العمق لفكرة الدولة الديمقراطية.

وبعد الحرب العالمية الثانية ونشوب الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي استأنفت الدولة العميقة رحلتها إلى القارة الأمريكية. فدفاعاً عن المصالح القومية الأمريكية والمصالح الرأسمالية في العالم ضد هجمات المد الشيوعي العالمية، أعطى الرئيس الأمريكي ترومان أمره بإنشاء الوكالة المركزية للمخابرات ومكتب التحقيقات الفيدرالي في أربعينات القرن الماضي. كان هذا الحدث في تقديري الميلاد الرسمي للدولة العميقة في الولايات المتحدة. هذه الدولة العميقة ستنتظم منات العمليات السرية والانقلابات الفاشية في العالم، وبالأخص في أمريكا اللاتينية. والتي انتقلت لها فكرة الدولة العميقة. ثم انتشر كيان الدولة العميقة في جل دول العالم غير الديمقراطي. بفعل الحرب الباردة بين المعسكرين. فمن هم أعداؤها اليوم وكيف تشغل هذه القوة غير المرئية في بيئة الربيع الديمقراطي؟؟

أعداء الدولة العميقة في التاريخ المعاصر:

لقد ولد كيان الدولة العميقة في تركيا ما بعد الخلافة العثمانية، وهدفها الأكبر حتى الآن هو طرد الفكرة الإسلامية إلى الأبد من كيان الدولة التركية وكيان المجتمع التركي ومن قلوب وعقول الأتراك. وأرجح أن القوى الماسونية ما زالت متربعة على عرش الدولة العميقة في تركيا المعاصرة، وربما على غيرها. فقد ساهمت في إسقاط الخلافة العثمانية عبر جمعيات الإصلاح والترقي وأتاتورك سنة 1924م. فسهل سقوط دولة الشريعة في جل أقطار العالم العربي والإسلامي أثناء الاستعمار وبعده. وهي في تقديري أكبر كارثة

أصاب تاريخ البشرية. وبالتالي فالدولة العميقة في تركيا، بل وفي العالم الإسلامي لن تسمح بعودة الإسلام من جديد للقيادة إلا إن هزمت وستهزم بإذن الله.

وبعد رحيل كيان الدولة العميقة للولايات المتحدة أصبح العدو اللدود لها هو فكرة الشيوعية. وبعد استقرار الدولة العميقة في دول أمريكا اللاتينية والعالم الثالث بمعسكريه الرأسمالي والاشتراكي أصبحت فكرة الديمقراطية السياسية عدو الدولة العميقة اللدود.

وبعد سقوط العالم الشيوعي في تسعينات القرن الماضي أصبح الإسلام والفكرة الإسلامية هي العدو اللدود للدولة العميقة والظاهرة عند الغزاة والطغاة معاً.

ومع الربيع الديمقراطي المبارك اليوم، بدأت قوة الدولة العميقة في تقديري تنتقل من العمل المنظم إلى العمل المهيكل معاً، لتفقد الثورة المضادة للربيعين الديمقراطي والإسلامي، عداها اللدودان. لكن من وراء الستار وبكل الطرق القدرة.

وظيفة وقوة وأساليب الدولة العميقة:

فالدولة العميقة ليست لوبيات أو جماعات ضغط، لأن جماعة الضغط بإمكانها الاشتغال في النور ووفق القانون وتمارس ضغطها على صانع القرار بالطرق الشرعية. أما الدولة العميقة فهي قوة منظمة، قد تكون مهيكلية أو غير مهيكلية، تمتلك القدرة على صناعة القرار السياسي السيادي أو التأثير فيه بقوة من خلال نفوذها في الدولة والمجتمع. لكن بدون حضور مباشر في اتخاذ القرار. فهي تحالف قوى غير مرئية بين شخصيات ومؤسسات ومنظمات نافذة في الدولة والمجتمع، تشترك في مصالح حيوية بالغة الأهمية حضارية أو قومية أو سياسية أو اقتصادية أو عرقية أو مذهبية أو هي كلها. ولها وظيفتان في تقديري؛ الوظيفة الأولى صيانة الدولة المطابقة لمصالح القوة الخفية إن كانت قائمة، والحيلولة دون هدمها. وإن سقطت تنتقل للوظيفة الثانية وهي الحيلولة دون انتقال الدولة إلى دولة غير مطابقة. من خلال ما تمتلك من قوة وسلطة ونفوذ خفي. قوة حقيقية غير مرئية أو نصف مرئية، وقوة غير قانونية وغير شرعية في عملها، فهي في مصر اليوم تتشكل بقوة كبيرة، فهي منظمة وقد تكون بلغت مرحلة الهيكلة، وهذا خطر يترتب بالثورة المصرية والربيع الديمقراطي. فحضورها ظاهر في مفاصل الدولة اليوم، في القضاء المصري، وأجهزتها المخبرانية، وفي قوتها المالية القدرة العالية، وقوتها الإعلامية تشتغل بالواضح. بل إن شبه التعادل في الأصوات بين محمد مرسي وغريمه شفيق دليل قوي على انتظام عملها. وهي تحالف ممتد خارج الكيان المصري.

والعقل السياسي القائد للدولة العميقة عقل متأمر وأساليبه قذرة للغاية. فهو اليوم عدونا، وقد يتسرب كالنمل من عيوبنا. فكيان الدولة العميقة في مصر وغيرها اليوم يعتمد إستراتيجية متعددة الرؤوس، منها أسلوب الصدمة والرعب والترهيب للشعب المصري وغيره عن طريق الفوضى واختلاق الفتن، والتوظيف القذر للفئات الرثة في المجتمع لمناهضة الثورة باسم الثورة. ومن أخطر الأساليب في الصراع من أجل الحفاظ على مصالحها الحيوية في السلطة والثروة والنفوذ، التفتيح القانوني والقضائي لمؤسسات الدولة الديمقراطية الصاعدة. وعلى إثره حل البرلمان المصري المنتخب انتخاباً ديمقراطياً، وحلت اللجنة الأولى لصياغة الدستور من خلال نفوذ الدولة العميقة في

القضاء المصري، ورفض جهاز المخابرات التعاون مع الثورة في كشف الحقائق حول المتورطين في قتل الثوار. مما أدى إلى إفلات المجرمين الكبار من العقاب. وهكذا دواليك. وكل هذا غايته وقف المد الديمقراطي والإسلامي في المنطقة؟

إن الانتصار على الدولة العميقة المهمة الأكثر صعوبة في الربيع الديمقراطي للعبور بأمنا المجيدة نحو الديمقراطية والتنمية والعزة والعيش الكريم. والراجح أن انتصار قوى الثورة على قوى الثورة المضادة يقارب المائة في المائة لعوامل موضوعية وذاتية:

العامل الموضوعي الأول دروس التاريخ القديم والحديث في التدافع بين قوى الثورة والثورة المضادة. فالإسلام ثورة تاريخية كبرى، وحلف قريش واليهود كان ثورة مضادة، استطاع الانتصار في معركة أحد. لكن الخاتمة كانت لانتصار الإسلام.

والثورة الفرنسية أول ربيع ديمقراطي في العصر الحديث ألغى الملكية والاستبداد. لكن ووجه بثورة مضادة أعادت الملكية والاستبداد في عهد نابليون. لكن أين نابليون والملكية اليوم كثورة مضادة؟ لقد انتصرت الثورة الديمقراطية الفرنسية في نهاية المطاف. وقس على ذلك.

العامل الموضوعي الثاني روح العصر اليوم وسننه التاريخية الصارمة: سنن يستعصى على قوة الثورة المضادة العربية وقفها. فالربيع الديمقراطي سنة مركبة تاريخية واجتماعية ونفسية، تعبر عن شوق عظيم عند الإنسان العربي لقيمة الحرية، في أبعادها السياسية والاجتماعية والفردية. إنجاز هذا الشوق الدفين عند الشعب العربي هو التعبير التاريخي عن روح العصر الذي هو مع قوى الثورة اليوم، وروح العصر سنن أربع عبرت عنها أربع هجرات للبشرية اليوم: بداية الهجرة نحو الله أو الصحة الدينية العالمية، بداية الهجرة نحو الحرية أو بداية الصحة الديمقراطية العالمية، بداية هجرة الدولة القطرية نحو الدولة العابرة للأقطار، وبداية هجرة الحضارة المادية من الغرب نحو الشرق. فالثورة المضادة سباحة عكسية في مجرى تاريخ القرن الواحد والعشرين، لكنها كما السباحة العكسية للإنسان في النهر. تكون لدقائق ثم يفقد صاحبها القوة. والدقائق في مجرى نهر التاريخ بضع سنوات ثم تفقد قوى الثورة المضادة الطاقة والنفس.

العامل الموضوعي الثالث أن الراعي والحاضن لقوى الثورة هو ((المجتمع العميق)) في مواجهة الدولة العميقة. والمجتمع العميق قوته أضعاف مضاعفة بالمقارنة مع قوة الدولة العميقة.

أما العامل الذاتي فهو استمرار الثورة في مصر وسورية وتونس وليبيا رغم انقلاب الجنرال السيسي. فاستمرار الثورة في مصر عامل ذاتي بالغ الأهمية لانتصار الربيع الديمقراطي العربي على المدى المتوسط والبعيد إن شاء الله. فالثورة المضادة فعل تاريخي عقيم. والثورة فعل تاريخ مخصَّب.